

مقتل 232 شخصاً بسبب التعذيب في سوريا في 2017

بينهم 15 في كانون الأول

SNHR

SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS

الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الثلاثاء 2 كانون الثاني 2018

المحتوى:

أولاً: مقدمة.

ثانياً: ملخص تنفيذي.

ثالثاً: أبرز حوادث الموت بسبب التعذيب.

رابعاً: استنتاجات وتوصيات.

أولاً: مقدمة:

منذ عام 2011 حتى الآن لا يزال النظام السوري لا يعترف بعمليات الاعتقال، بل يتهم بها القاعدة والمجموعات الإرهابية
كتنظيم داعش، كما أنه لا يعترف بحالات التعذيب ولا الموت بسبب التعذيب.

يقول فضل عبد الغني رئيس الشبكة السورية لحقوق الإنسان:

”لابدّ من تطبيق مبدأ ”مسؤولية الحماية“ بعد فشل الدولة في حماية شعبها، وفشل الجهود الدبلوماسية
والسلمية كافة حتى اللحظة، ومازالت جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب تُرتكب يومياً في سوريا، وبشكل
رئيس من قبل أجهزة الدولة نفسها“.

في 30/ كانون الأول/ 2016 تم الإعلان في العاصمة التركية أنقرة عن اتفاق وقف إطلاق نار شامل برعاية روسية -
تركية، وأقرّت الأطراف الموقعة على البيان، النظام السوري من جهة، وفصائل في المعارضة المسلحة من جهة ثانية، وقف
كافة الهجمات المسلحة بما فيها الهجمات الجوية وإيقاف عمليات الاقتحام والتقدم البري، وتم استثناء المناطق العسكرية
الخاضعة لسيطرة تنظيم داعش (يطلق على نفسه اسم الدولة الإسلامية).

تلا اتفاق أنقرة لوقف إطلاق النار 7 جولات من المفاوضات في العاصمة الكازخية أستانة بين ممثلين عن روسيا وتركيا وإيران
كدولٍ راعية للاتفاق -عُقدَ آخرها في 30 - 31/ تشرين الأول/ 2017 - ناقشَ معظمها - إضافة إلى عدد من الاتفاقات
المحلية - سبل تثبيت مناطق لخفض التصعيد في محافظة إدلب وما حولها (أجزاء من محافظات حلب وحماة واللاذقية)، وشمال
محافظة حمص، والغوطة الشرقية، وأجزاء من محافظتي درعا والقنيطرة جنوب سوريا، والسماح بدخول المساعدات الإنسانية
وعودة الأهالي النازحين إلى تلك المناطق.



ومنذ دخول هذا الاتفاقات حيّز التنفيذ شهدت المناطق المشمولة بها تراجعاً ملحوظاً وجيداً نسبياً في معدّل القتل، مقارنة مع الأشهر السابقة منذ آذار 2011 حتى الآن.

لكن على الرغم من اتفاق أنقرة لوقف إطلاق النار وما تبعه من اتفاقات لحفض التصعيد فإن الخروقات لم تتوقف، وبشكل رئيس من قبل النظام السوري، الذي يبدو أنه المتضرر الأكبر من استمرار وقف إطلاق النار، وخاصة جرائم القتل خارج نطاق القانون، والأفطع من ذلك عمليات الموت بسبب التعذيب، التي لم تتوقف أو تتأثر حصيلة ضحاياها بتلك الاتفاقات، وهذا يؤكد بقوة أن هناك وفقاً لإطلاق النار فوق الطاولة نوعاً ما، أما الجرائم التي لا يُمكن للمجتمع الدولي -تحديداً للجهات الضامنة لتلك الاتفاقات- أن يلحظها فهي مازالت مستمرة لم يتغير فيها شيء.

يتوجب على الضامن الروسي الالتزام بالاتفاقات المبرمة والضغط جدياً على حليقيهِ النظامين السوري والإيراني لوقف جميع أشكال القتل والقصف والتعذيب حتى الموت داخل مراكز الاحتجاز، والبدء بالإفراج عن المعتقلين وهو الملف الذي لم يطرأ عليه أي تحسّن ملموس.

منهجية:

في ظلّ عدم اعتراف النظام السوري بحالات التعذيب ولا الموت بسبب التعذيب تحصل الشبكة السورية لحقوق الإنسان على المعلومات إما من معتقلين سابقين أو من الأهالي، ومعظم الأهالي يحصلون على المعلومات عن أقربائهم المحتجزين عبر دفع رشوة إلى المسؤولين الحكوميين.

ونحن في الشبكة السورية لحقوق الإنسان نُشير إلى روايات الأهالي التي تردنا، ونذكر دائماً أن السلطات السورية لا تقوم في كثير من تلك الحالات بتسليم الجثث إلى الأهالي، كما أن الأهالي في الغالب يخافون من الذهاب لاستلام جثث أقربائهم أو حتى أغراضهم الشخصية من المشافي العسكرية؛ خوفاً من اعتقالهم.

كما أن أغلب الأهالي الذين نتواصل معهم أو يتواصلون معنا يؤكدون أن أقرباءهم كانوا في صحة جيدة لحظة اعتقالهم، ولم يكن المرض أبداً هو المسبب للوفاة.



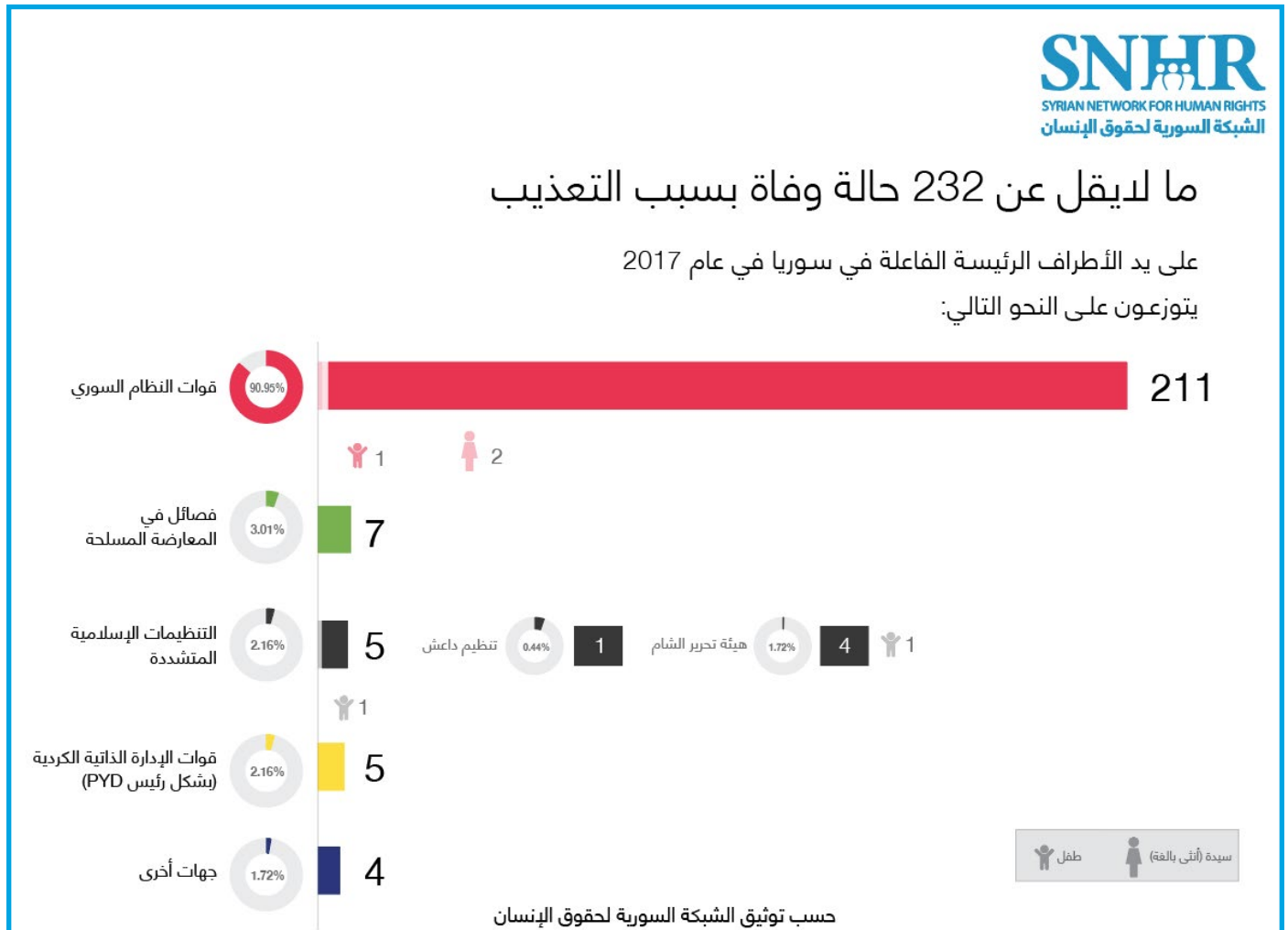
بناءً على كل ذلك تبقى الشبكة السورية لحقوق الإنسان تُعاني من صعوبات حقيقية في عملية التوثيق بسبب الحظر المفروض عليها وملاحقة أعضائها، وفي ظل هذه الظروف يصعب تأكيد الوفاة بنسبة تامة، وتبقى كامل العملية خاضعة لعمليات التوثيق والتحقق المستمر، وتظل مثل هذه القضايا مفتوحة، مع أخذنا بالاعتبار شهادة الأهالي، لكن لا بد من التنويه إلى ما سبق.

نرجو الاطلاع على منهجية الشبكة السورية لحقوق الإنسان في توثيق الضحايا.

ثانياً: الملخص التنفيذي:

ألف: حصيلة الضحايا بسبب التعذيب في 2017:

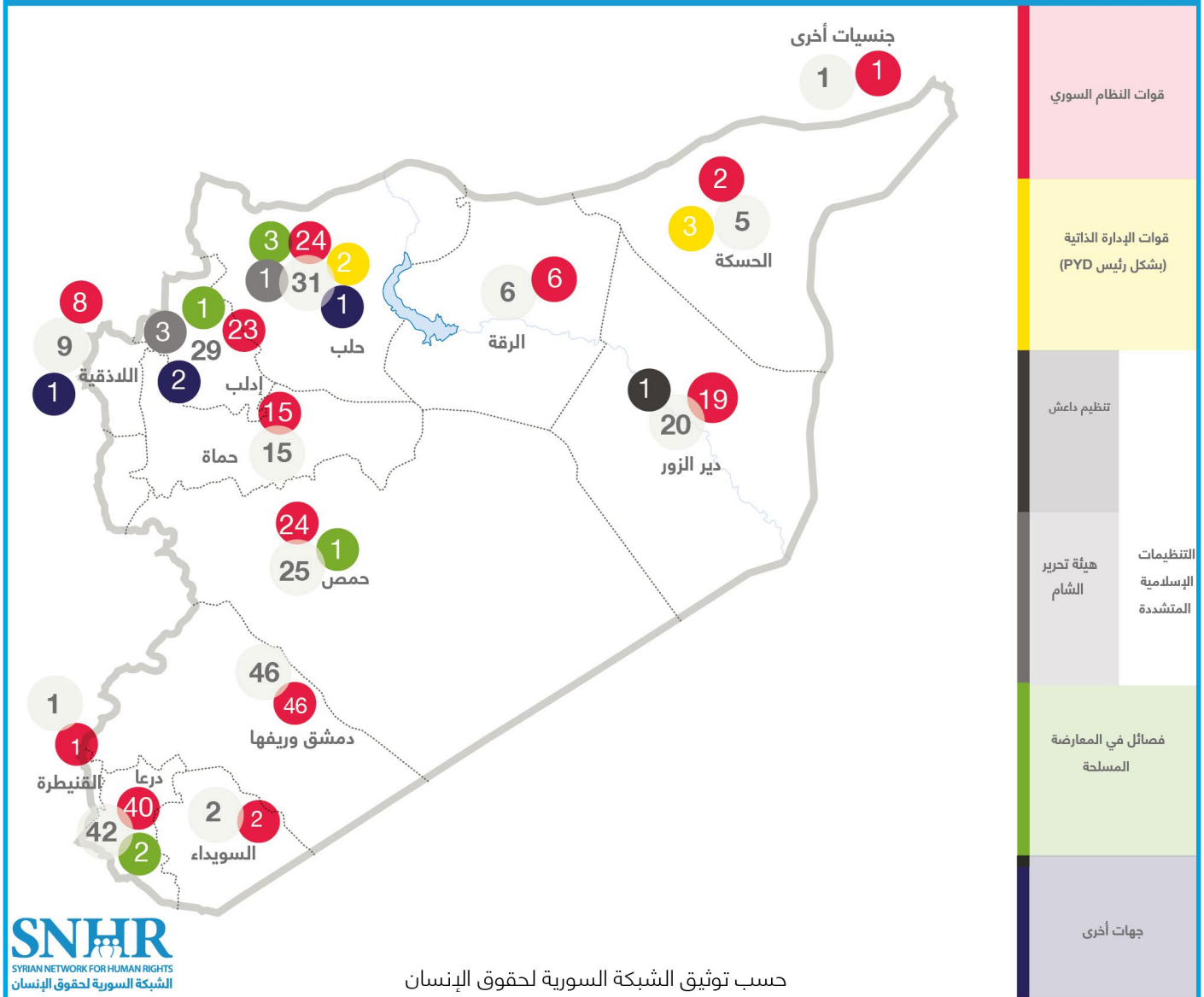
وثّقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان في عام 2017 مقتل 232 شخصاً بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية على يد الأطراف الرئيسية الفاعلة في سوريا.



سجلت محافظتا دمشق وريفها الإحصائية الأعلى من الضحايا بسبب التعذيب، حيث بلغ عددهم 46 شخصاً، وتوزع حصيلة بقية الضحايا على المحافظات على النحو التالي:

42 في درعا، 31 في حلب، 29 في إدلب، 25 في حمص، 20 في دير الزور، 15 في حماة، 9 في اللاذقية، 6 في الرقة، 5 في الحسكة، 2 في السويداء، 1 في القنيطرة، 1 جنسيات أخرى.

مقتل 232 شخصاً بسبب التعذيب في سوريا في عام 2017



أما أبرز حالات الموت بسبب التعذيب في عام 2017 فكانت:

8 طلاب جامعيين، مهندسان، مدرسان، إعلامي، صيدلاني، ممرض، طبيبان بيطريان، أحد كوادر الهلال الأحمر، رياضيان، طالبان، 3 كهول، 4 صلات قربي، طفلان، سيدتان.



info@sn4hr.org

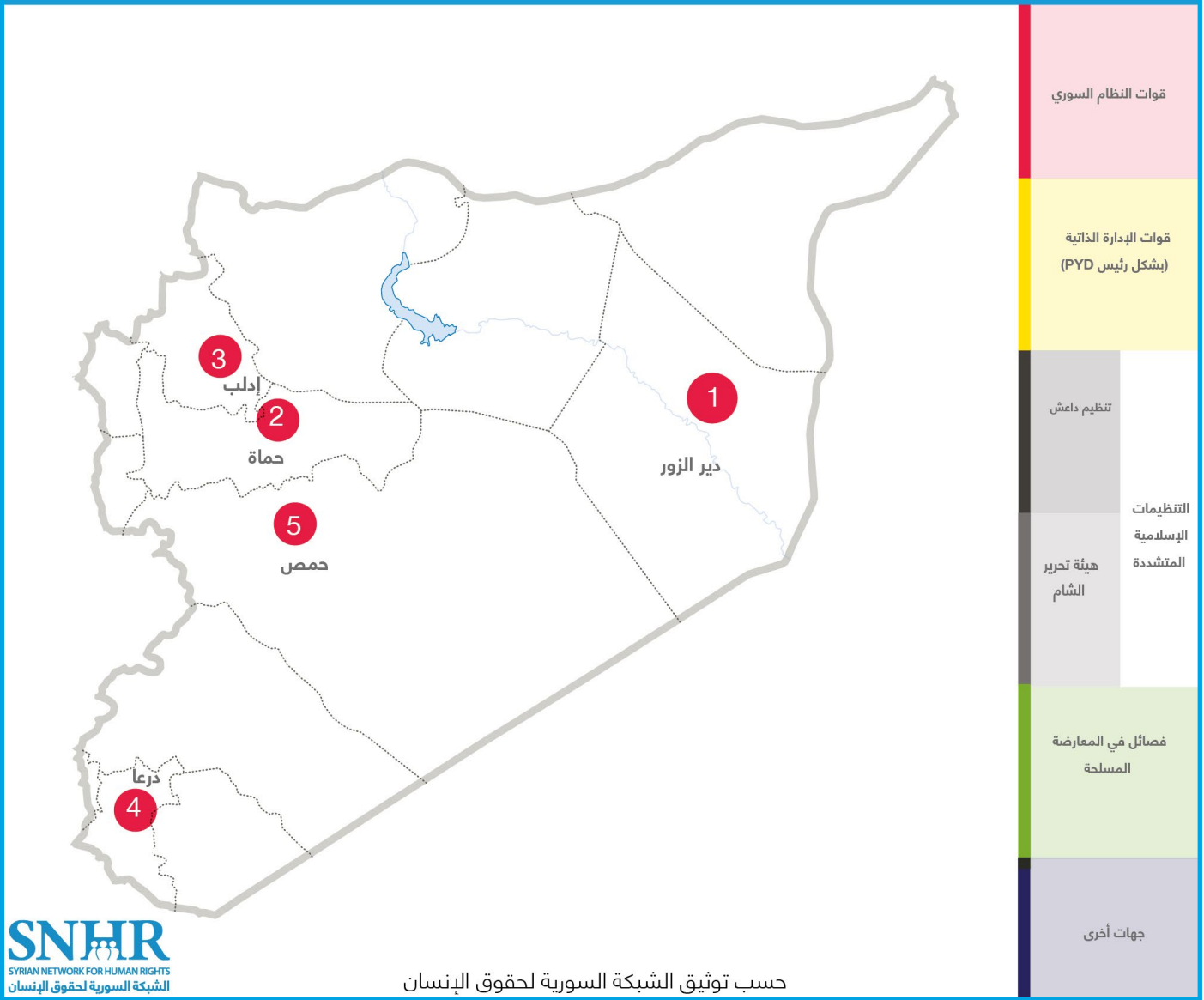
www.sn4hr.org

4

باء: حصيلة الضحايا بسبب التعذيب في كانون الأول 2017:

وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 15 حالة وفاة بسبب التعذيب داخل مراكز الاحتجاز النظامية وغير النظامية التابعة لقوات النظام السوري، في كانون الأول 2017. فيما يبدو أن حالات القتل بسبب التعذيب مستمرة منذ عام 2011 حتى اليوم دون توقف، وهذا دليل واضح على منهجية العنف والقوة المفرطة التي تُستخدم ضد المعتقلين. محافظة حمص سجلت الإحصائية الأعلى من الضحايا بسبب التعذيب، حيث بلغ عددهم 5 شخصاً.

مقتل 15 شخصاً بسبب التعذيب في سوريا في كانون الأول 2017

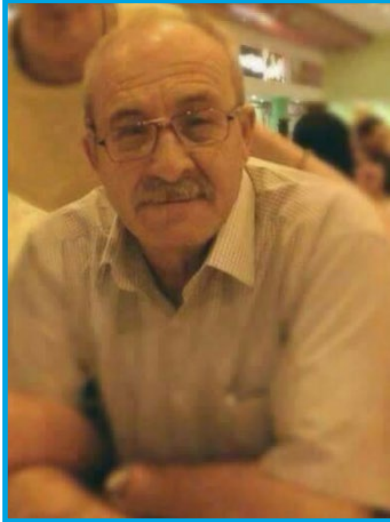


أما أبرز حالات الموت بسبب التعذيب في كانون الأول فكانت:
طيبان بيطريان



ثالثاً: أبرز حوادث الموت بسبب التعذيب في كانون الأول:

أطباء بيطريون:



الطبيب البيطري لوي ثلجة

لوي مصطفى ثلجة، طبيب بيطري، من أبناء بلدة سلقين بريف محافظة إدلب الغربي، في تشرين الأول 2017 اعتقلته قوات النظام السوري من مكان وجوده في مطار دمشق الدولي -أثناء محاولته السفر إلى السعودية-، الأربعاء 6/ كانون الأول/ 2017، حصلنا على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز في مدينة دمشق.



الطبيب البيطري مؤمن الخلف

مؤمن محمود الخلف، طبيب بيطري، من أبناء مدينة دير الزور، اعتقلته قوات النظام السوري عام 2014، في 19/ كانون الأول/ 2017، حصلنا على معلومات تؤكد وفاته بسبب التعذيب داخل أحد مراكز الاحتجاز في مدينة دمشق.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

تؤكد الشبكة السورية لحقوق الإنسان على أن سقوط هذا الكم الهائل من الضحايا بسبب التعذيب شهرياً، -وهم يشكلون الحد الأدنى الذي تمكنا من الحصول على معلومات عنه-، يدل على نحو قاطع أنها سياسة منهجية تنبع من رأس السلطات الحاكمة، وأن جميع أركان النظام على علم تام بها، وقد مورست ضمن نطاق واسع أيضاً فهي تشكل جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب.

مارس كل من التنظيمات الإسلامية المتشددة، وقوات الإدارة الذاتية الكردية، وفصائل في المعارضة المسلحة أفعال التعذيب، وهي تشكل جرائم حرب.



التوصيات:

إلى مجلس الأمن:

- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية.
- يجب فرض عقوبات على جميع القادة من مختلف الأطراف، الذين ثبت تورطهم في عمليات التعذيب، التي تخالف القانون الدولي الإنساني، وتخالف قرارات مجلس الأمن بشأن سوريا وبشكل خاص القرار رقم 2042 والقرار رقم 2139.
- يجب إلزام الحكومة السورية ومختلف الأطراف الأخرى بالتعاون الكامل مع لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان، للتحقيق في عمليات التعذيب داخل مراكز الاحتجاز.
- السماح لمنظمات حقوق الإنسان المستقلة بالوصول إلى أي مكان داخل سوريا.

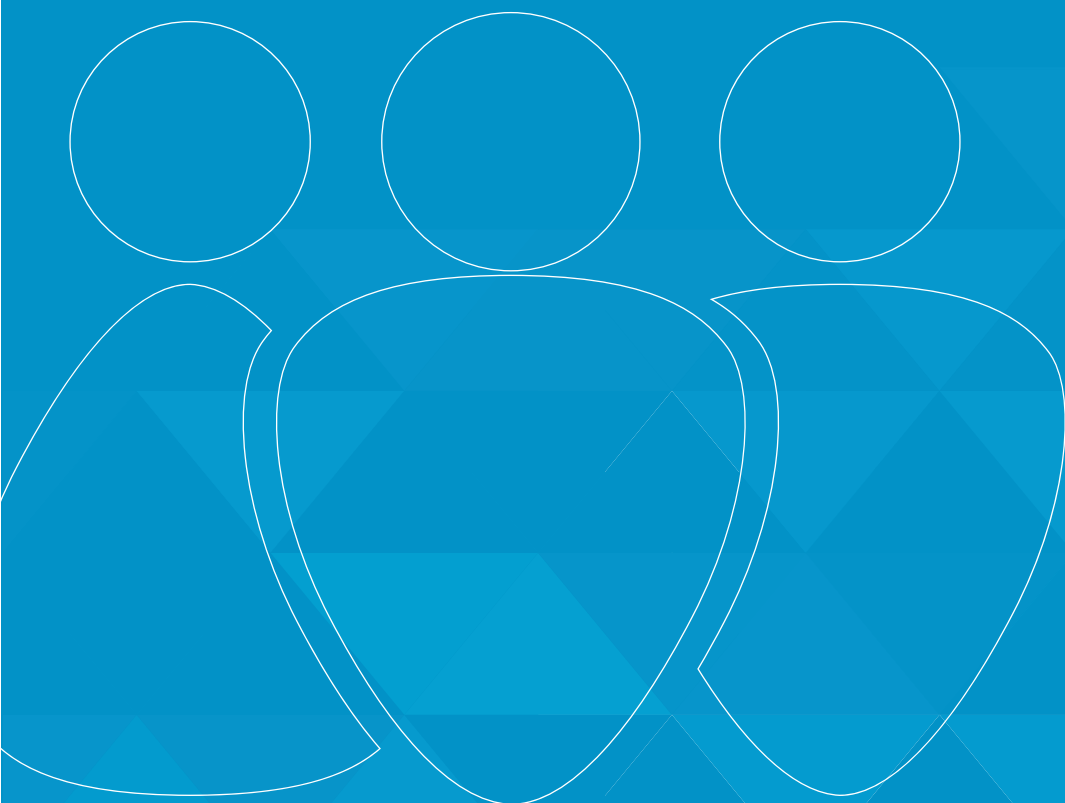
إلى الطرف الضامن الروسي:

- يتوجب ردع النظام السوري عن إفشال اتفاقيات خفض التّصعيد، وعدا ذلك فسوف يُقرأ على أنه مجرد تبادل أدوار بين النظام الروسي من جهة والحلف السوري/ الإيراني من جهة ثانية.
- البدء في تحقيق اختراق في قضية المعتقلين عبر الكشف عن مصير 76 ألف محتفٍ لدى النظام السوري.

شكر وعزاء

خالص الشكر للأهالي والشهود والنشطاء الذين ساهموا بشكل فعال وخالص العزاء لأهالي وأقرباء الضحايا.





@snhr



Info@sn4hr.org

www.sn4hr.org

